



السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون

والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

لوحظ أن بعض القطاعات الوزارية تلجأ إلى طلبات عروض تتعلق بالدراسات دون التقيد بالتوجيهات المتعلقة بالتدبير الأمثل لنفقات التسيير الواردة في عدد من المذكرات التوجيهية، خاصة منها المتعلقة بإعداد مشاريع قوانين المالية، والتي تهدف إلى ترشيد نفقات الدراسات من جهة واللجوء ما أمكن إلى استثمار الخبرات والأطر التي تتوفر عليها الإدارة من جهة أخرى، مع تفادي إنجاز دراسات مماثلة بدون دواعي مبررة.

وفي هذا الإطار، فإن كافة القطاعات الوزارية مدعوة لترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات من خلال:

- التحديد الدقيق للأهداف والنتائج المتوخاة منها؛
- الحرص على تفعيل واثمين الدراسات التي سبق إنجازها لنفس الأهداف؛
- الاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات، وعدم تكرار الدراسات لنفس الغرض.

لأجل ذلك، ولتحقيق مزيد من النجاعة والالتقائية، فإنه يتعين إخضاع طلبات العروض المتعلقة بالدراسات للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بعد استطلاع رأي اللجنة المحدثة لديه بموجب المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2015، التي تضم ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والقطاع أو المؤسسة المعنية.

هذا، ويجدر التأكيد على أن هذه المقتضيات تسري كذلك على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وعلى الحسابات الخصوصية للخزينة وكذا المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو إعانات الدولة.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.